مفهوم الحكومة – تعريف الحكومة:

ليس هناك مدلول ومعنى واحد لمفهوم الحكومة وإنما يستخدم هذا الاصطلاح للتعبير عن عدة معاني مختلفة، حيث يطلق على الحكومة "نظام الحكم" اي اعمال السلطة العامة وممارستها، وتكون أعمال السلطة العامة هذه اساساً لقيام الدولة بوظيفتها في المحافظة على سلامتها الداخلية والخارجية وحفظ النظام وتحقيق العدالة بين الناس

وقد تعنى الحكومة كذلك مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة أي السلطات العامة في الدولة وبذلك تشمل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد يطلق معنى الحكومة على معناها الضيق على السلطة التنفيذية وحدها أي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة وهذا المعنى شائع الاستعمال، كما أن الحكومة قد تستعمل في ويقصد **بالنظام البرلماني** بعض الأحيان للدلالة على الوزارة خاصة في الدول التي تأخذ برئيس الحكومة في النظام البرلماني رئيس الوزراء، وهذا المدلول الأخير لمفهوم الحكومة هو الذى ورد في المادة ١٥٣ من دستور عام ١٩٧١ المصري حيث تقرر بأن الحكومة هي "الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونواب الوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة ونخلص من استعراض المفاهيم المتعددة لمدلول الحكومة بانها هي طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم، وهذا يتماشى مع النظام السياسي والدستوري السائد.

أشكال الحكومات القديمة

تتشابه النظم السياسية القديمة منها والمعاصرة في بعض الخصائص وتختلف في بعضها الآخر لكن يظل لكل نظام خصوصيته في نهاية المطاف حيث لا يوجد نظام سياسي يمكن ان يتطابق تطابقاً تاماً من حيث الشكل والمضمون مع اي نظام سياسي آخر – الأمر الذى يمثل صعوبة تواجه كافة الباحثين الذين حاولوا التوصل إلى معايير يمكن الاستناد إليها للتمييز بين أشكال الحكومات المختلفة.

وقد كان لفلاسفة اليونان القدامى السبعة في بحث أنواع الحكومات ومحاولة تصنيفها، **حيث قسم سقراط الحكومات إلى ثلاثة أنواع هي** :ملكية – أرستقراطية – ديمقراطية، وكان من رأيه أن أصحاب المعرفة هم فقط الذين يجب أن يتولوا مقاليد الحكم، ومقولته المشهورة "الفضيلة هي المعرفة"، **أما افلاطون** فقد التقط هذا الخيط من استاذه وميز بين أنواع الحكومات استنادا إلى معيار المعرفة، فاعتبر ان الحكومة الأفضل هي الحكومة التي ستكون السيادة فيها للعقل اي التي يقودها حاكم فيلسوف او طبقة ارستقراطية مستنيرة واعتبر هذا النوع من الحكم حكماً مثالياً لا وجود له، لذلك كان من رأيه ان نظم الحكم الأفضل هي النظم الملكية التي تحترم القوانين.

ثم جاء ارسطو وميز بين الحكومات استناداً إلى معيارين: الأول – اخلاقي اي يتعلق بقيم واخلاق القائمين على شئون الحكم، فميز بين الحكومات الفاسدة التي تستهدف مصلحة الحكام الشخصية، والحكومات الفاضلة التي تستهدف المصلحة العامة، والثاني: كمي أي يتعلق بعدد الأفراد الذين يتولون الحكم، حيث ميز بين الحكومات التي يقودها فرد واحد أي الملكية، أو تلك التي تقودها قلة غنية أي الأرستقراطية، أو تلك التي يشارك فيها الكافة أو تقودها الأغلبية الديمقراطية

وقد تأثر كتاب العصور الوسطى والكتاب المعاصرين بهذه الأفكار، حيث ميز "بودان" في تقسيمه للحكومات بين الحكومات الملكية، والحكومات الأرستقراطية، والحكومات الديمقراطية كما ميز في الوقت نفسه بين أنواع النظم الملكية نفسها وقسمها إلى نظم حكم مطلقة وهى نظم أبوية تتعامل مع الشعب كما يتعامل الأب مع اسرته، ونظم حكم دستورية وهى نظم ترعى القانون وتحترمه، ونظم حكم استبدادية

وهى نظم تحكم بمقتضى اهوائها و نزعاتها الشخصية ولا تلتزم باي قانون.

اما جون لوك فقد اعتبر ان معيار ممارسة سلطة التشريع هو المعيار المحدد لطبيعة الفروق الأساسية بين الحكومات، فحين تكون الأغلبية هي التي تمارس السلطة يصبح الحكم ديموقراطياً. وحين تكون الأقلية هي التي تمارس السلطة يصبح الحكم أو ليجاركياً، أما إذا وضعت سلطة التشريع في يد فرد واحد يصبح الحكم ملكياً، وجاء مونتسكيو فقسم الحكومات إلى ثلاثة أشكال، جمهورية حيث تكون السيادة للشعب في مجموعة أو في جزء منه، وملكية وهى حكومة الفرد وفقاً لقوانين ثابتة وأساسية حيث توجد سلطات أو هيئات توزع بينها السلطة، وبالتالي تحول دون الاستبداد بها، وحكومة استبدادية وتوجد عندما تكون السلطة في يد فرد يمارسها وفقاً لهواه، وحسب مشيئتها، دون أن يتقيد بقانون أو يرتبط بقواعد.

وهذه التقسيمات الكلاسيكية أضيف إليها مفهوم، الحكومة الشمولية ليصف أنظمة الحكم التي بدأت تظهر عقب الحرب العالمية الأولى وانتشرت في الأنظمة الفاشية والنازية والشيوعية، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت تصنيفات أخرى متعددة للحكومات منها التقسيم إلى حكومات: برلمانية، ورئاسية" وحكومة الجمعية الوطنية

أشكال الحكومات الحديثة

ويرى عبد الغني بسيوني عبد الله ان اهم تقسيم لأنواع وأشكال الحكومات في الوقت الحاضر يتضمن المعايير التالية:-

اولا:- أنواع الحكومات من حيث خضوعها للقانون وتشمل:

أ. حكومة استبدادية

ب. حكومة قانونية

أ. الحكومة الاستبدادية

هى تلك الحكومة التي لا تخضع للقانون ولا تتقيد بأحكامه فيما تتخذه من تصرفات وما يصدر عنها من أعمال وقرارات، أي أنها غير خاضعة لأية سلطة وتجمع بيديها كافة السلطات ولا تستقيم معها الحريات

ب. الحكومة القانونية

وهى النمط الذى يقابل الاستبداد وهى الحكومة التي تخضع للقانون وتتصرف طبقاً لأحكامه، وتبعاً لما ينص عليه من قواعد وإجراءات بحيث تراعى جميع هيئاتها أحكام القانون النافذة في كل ما يصدر منها من أعمال وتصرفات

ثانيا:- انواع الحكومات من حيث تركيز السلطة:

أ. الحكومة المطلقة

وهي الحكومة التي تتجمع فيها السلطة عن شخص واحد او هيئة واحدة، لا يشاركه او يشاركها فيها أحد، مع خضوعها لحكم القانون ما دام قائماً لم يتغير.

وبذلك تختلف الحكومة المطلقة بهذا المعنى عن الحكومة الاستبدادية التى لا تلتزم باحترام القانون ولا تخضع لأحكامه.

ب. الحكومة المقيدة

هي الحكومة التي توزع فيها السلطات بين عدة هيئات متنوعة، بحيث تقوم كل منها بمراقبة بعضها البعض.

وتتمثل هذه الحكومة في النظم السياسية القائمة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، كالنظام الرئاسي، والنظام البرلماني سواء كان ملكياً أو جمهورياً.

ولهذا، فإن الملكيات الدستورية التي تتوزع فيها السلطة بين الملك والبرلمان تعتبر مثالاً للحكومات المقيدة

ثالثا:- أنواع الحكومات من حيث إسناد السلطة إلى رئيس الدولة

أ. الحكومة الملكية.

ب. الحكومة الجمهورية.

اولا: الحكومة الملكية

هي التي يتولى رئيسها الأعلى السلطة عن طريق الوراثة، باعتبار ذلك حقاً متوارثاً لا يشاركه فيه أحد لمدى الحياة.

ويسمى هذا الرئيس بالملك، أو بالإمبراطور، او القيصر، او السلطان او الامير، او غير ذلك من الألقاب.

ثانيا: الحكومة الجمهورية

فيقصد بها تلك الحكومة التي يصل فيها الرئيس الأعلى إلى موقعه عن طريق الانتخاب، على أن يمكث في هذا المنصب مدة محددة. وهناك فروق جوهرية بين الحكومة الملكية وحكومة الجمهورية

أ. كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة.

ب. مسئولية رئيس الدولة.

اولا: كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة:

يتولى رئيس الدولة في الحكومة الملكية سلطانه بالوراثة، إذ تتم وراثة العرش اباً عن جد في نطاق أسرة معينة، بينما يحصل رئيس الجمهورية على السلطة عن طريق إرادة المواطنين في الدولة ولهذا-:

فإن الملوك والسلاطين يعتبرون أن حقهم في تولى الحكم حقاً شخصياً طوال مدة حياتهم، في حين يتولى رؤساء الجمهوريات مناصبهم بالانتخاب وعلى أساس المساواة التام بين المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط الدستورية لمنصب رئيس الجمهورية لمدة محددة دستورياً

ونتيجة لذلك:

تتجه دساتير الدول الملكية ببيان كيفية توارث العرش، وتنظيم مسألة الوصاية وغيرها من المسائل الخاصة بالحكومات الملكية بينما تتجه دساتير الدول

الجمهورية إلى تنظيم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وتحديد مدة الرئاسة، وهل يجوز تجديد انتخاب الرئيس، وعدد المرات التي يجوز فيها ذلك.

ثانيا: مسئولية رئيس الدولة

تقرر الدساتير الملكية انعدام المسئولية الجنائية أو السياسية للملك كقاعدة عامة، إذ تنص في العادة على أن ذات الملك وحقوقه لا تمس Inviolable وهذا يعنى عدم مسؤوليته عن أعماله، حتى ولو كانت تمثل جرائم جنائية. وترجع نشأة هذه القاعدة إلى النظام الملكي في إنجلترا، حيث يعتبر بهذه القاعدة بأن الملك لا يخطئ. ومن الناحية السياسية تقع المسؤولية على عاتق الوزراء والوزارة.

أما رئيس الجمهورية: فمسئول عما يرتكبه من جرائم عادية مثل بقية أفراد الشعب، كما يسأل جنائياً عن جانب من الأعمال المتصلة بوظيفته إذا ما شكلت جرائم، مثل جريمة الخيانة العظمى.

فإن تقسيمات الحكومات – في الوقت الحاضر – ينظر إليها من زاوية مصدر السيادة في الدولة، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى أشكال مختلفة، إذ قد تتركز السيادة في يد شخص واحد (حكومة فردية) او في عدد قليل من الأفراد (حكومة أقلية) أو قد تكون السيادة لمجموع أفراد الشعب (حكومة الشعب والحكومة الديمقراطية)، كما ينظر إليها من زاوية الرئيس الأعلى كما أسلفنا، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى ملكية وجمهورية

المبحث الأول: تقسيم الحكومات من حيث مصدر السيادة في الدولة.

المبحث الثاني: تقسيم الحكومات من حيث الرئيس الأعلى.

وذلك على التفصيل التالي-:

اولا: تقسيم الحكومات من حيث مصدر السيادة في الدولة.

1. الحكومة الفردية.
2. الحكومة الارستقراطية.
3. الحكومة الديموقراطية.

اولا: الحكومة الفردية:

هي الحكومة التي تكون السيادة لفرد واحد، حيث تتركز السلطة كلها في يد فرد يعتبر سلطته مستمدة من الله أو في ذاته، تظهر الحكومة الفردية في صور ثلاث-:

1- الملكية المطلقة.

2- الحكم الديكتاتوري.

3- الحكم الاستبدادي.

1- الملكية المطلقة

وقد تحدثنا عن النظام الملكي وقلنا بأنه هو الذى يتولى فيه رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة وقد يطلق عليه اسم ملك أو امير. كما لا ينفى هذه الصفة الفردية خضوع الملكية المطلقة للقوانين، طالما ان الملك هو الذي يهيمن على صنع القرار (القانون) وتعديله وإلغائه.

2- الحكم الديكتاتوري:

الأساس فيه هو انفراد شخص بالسلطة ولكنه لا يتولى الحكم بالوراثة بل يصل إليه بكفاءته الشخصية وقوته أو قوة أنصاره.

ويتميز هذا النظام بأنه يقدم مصلحة المجموعة على المصلحة الفردية، كما أنه يلغى الحرية الفردية، ويمعن في مراقبة الأفراد في تصرفاتهم، وفيه تنعدم الرقابة السياسية والمسؤولية وتضعف الرقابة القضائية، ونظراً لاعتماد النظام الديكتاتورية مع قوة وشخصية الحاكم ومساندة أعوانه، فإنه يكون عادة مرتبطاً بشخص اي انه نظام مؤقت يزول بزواله.

ومما تقدم يتضح أن الدكتاتورية ليست صورة واحدة، بل عدة صور مختلفة ومتباينة، وإن كان يجمعها خصائص تقليدية منها-:

أ. كبت الحريات الفردية ومنع المعارضة والرأي الآخر كليا.

ب. تقضي على روح الاستقلال الذاتي المسمى باللامركزية الإدارية.

3- الحكومة الاستبدادية:

فهي كما أوضحنا ايضاً التي لا تخضع في مباشرة سلطتها للقوانين او لأية أنظمة ثابتة، ويستخدم صاحب السيادة في الدولة (الحاكم) سلطته حسبما يتراءى له، ووفق مشيئته، وغير مقيد باي قيد لا من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية

ثانيا: الحكومة الارستقراطية (حكومة الأقلية)

هي الحكومة التي يتركز فيها السلطات في يد فئة قليلة من الأفراد أو بعض العائلات أو طبقة من الطبقات، ويطلق عليها أرستقراطية أو أوليغارشية.

وحكم الأقلية يعد حلقة الانتقال من الحكم الفردي إلى الحكم الديموقراطي أو بمعنى آخر حكومة الأقلية هي النظام الذى يعقب الحكم الفردي ويثبت الحكم الديمقراطي.

وهذا النظام كما اسلفنا تتركز السلطة في يد فئة قليلة من الأفراد تكون من عناصر متميزة. وقد أكد الدكتور سيد عليوة وآخرون في كتابهما مقدمة في علم السياسة.

بأنها ترجع هذه الفئة التي تتكون من عناصر متميزة لأسباب تتعلق بالعرق او الدين أو الحكمة او العلم او القوة العسكرية او الثروة... إلخ.

ونستطيع ان نميز بين ثلاثة أنماط من هذه الحكومة :

1- الحكومة الأرستقراطية (النخبة)

2- الحكومة الأوليجاركية.

3- الحكومة الشمولية.

1. الحكومة الارستقراطية (النخبة)

معناها حكومة أفضل الناس، وقصد بها أرسطو نوعاً من الحكومات الفاضلة يقابلها من الحكومات الفاسدة النظام الاوليجاركي.

يعرف النظام الأرستقراطي بأنه حكم الطبقة العليا من الشعب الذي يعتبر الآن شيء تاريخي. ومع ذلك فلا زالت بعض الحكومات الحديثة تحتفظ بشيء من هذا النظام بهدف تمثيل الطبقة الأرستقراطية سواء كانت أرستقراطية المولد كما هو الحال في إنجلترا، او أرستقراطية العلم والمعرفة كما هو الحال في فرنسا.

ويمكن ان نزعم ان نظريته حكم النخبة هي التي حلت حديثاً محل حكم الأرستقراطية وترجع جذورها إلى أفلاطون ثم أرسطو وهى تقوم على تمييز الحكام عن المحكومين وتوجد النخبة في كل المجالات-:

2.الحكومة الأوليجاركية:

هي النمط الفاسد للحكومة الأرستقراطية، عند أرسطو وتنشأ حينما تتحول القلة الفاضلة إلى حكم القلة التي تبحث عن صالحها الخاص في الاستزادة من الثروة،

وهذا النمط من الحكومة لا يقبله العصر الحديث الذى يرفض أن تكون الثروة أساس احتكار الحكم بواسطة قلة قليلة من الأفراد.

3. الحكومة الشمولية:

هناك بعض الخصائص التي تحدد طبيعة **الحكم الشمولي** ومقدمة من أبرز مقومات الحكم الشمولي وهى-:

1- تركيز السلطة الذى يتمثل في غياب مبدأ الفصل بين السلطات وشدة تركيز السلطة من القمة إلى القاعدة والطاعة من القاعدة إلى القمة ومن ثم تختفي المعارضة الوطنية

2- التمثيل الشعبي الذى يتجسد في الانتخابات النيابية والنقابية ويستخدم كوسيلة لتعبئة الجماهير لتأييد النظام الحاكم.

3- احتكار وسائل الاتصال الجماهيري التي تتمثل في الأدوات كالإذاعة والصحافة ودور السينما التي تشرف عليها الدولة أو تتملكها بغرض السيطرة على الرأي العام ولعل هذه السمة هي التي تميز بها الحكم الشمولي الحديث عن الحكم الديكتاتوري او الاستبدادي القديم.

4- فرض نظام شامل من الإرهاب الذى يتمثل في البوليس السرى والمليشيات الحزبية لقمع المعارضة والسيطرة على المنظمات العمالية والتعليمية والثقافية.

ثالثا: الحكومة الديموقراطية:Democratic Government

تعني كلمة الديموقراطية-:

أن الشعب مصدر السلطات، وتكون الحكومة معبرة عن الأغلبية الشعبية ومستندة إليها، وليس إلى فرد واحد أو عدد محدود من الأفراد يشكلون حكومة أقلية.

وتعنى الديموقراطية في أصلها اللغوي حكم الشعب فهذه الكلمة ترجع إلى أصل يوناني مكون من مقطعين Demos بمعنى الشعب، والآخر Krates اي حكومة أو سلطة، وهذا يعنى ان الديمقراطية في معناها اللغوي تدل على ان الشعب هو صاحب السلطة.

وقد كانت الديموقراطية منذ الماضي البعيد، امل ينشده المفكرون السياسيون الذين تصدوا بأفكارهم ونظرياتهم للتنديد بالحكم المطلق ومناهضة استبداد الملوك، كما انها كانت هدفاً من أسمى الأهداف التي ناضلت من اجل تحقيقها الشعوب المختلفة

عبر التاريخ، ومازالت تمثل في الوقت الحاضر مطلباً تتمسك فيه وتحرص عليه جميع الشعوب.

وتمثل الحكومة الديمقراطية النموذج المثالي لحكم الشعب لنفسه، سواء بطريق مباشر أو شبه مباشر، أو بواسطة نوابه الذين يختارهم بالاقتراع العام الحر ليتولون السلطة بالنيابة عنه.